

مستوى العدالة المكانية في توزيع الخدمات الاجتماعية لبرنامج تنمية الاقاليم في محافظة واسط للمدة (2011-2022)

أ.د. مهيب كامل فليح الراوي

منتظر علي هويدي

dr.mohebalrawi@iurp.uobaghdad.edu.iq Muntadhar.ali2100m@iurp.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد / مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى تقييم مستوى العدالة المكانية في توزيع الخدمات الاجتماعية لبرنامج تنمية الاقاليم في واسط 2011-2022، من خلال البعد المكاني لقطاعي الصحة والتربية. بالإضافة الى العلاقة بين تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم وعناصر (الفجوة الخدمية، والسكان، المساحة، الامكانية الزراعية المتاحة)، فقد تم استعمال معامل جيني ومنحني لورنز في قياس التفاوت في التوزيع الامثل للخدمات وتمثيلها مكانيا باستعمال نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

توصلت الدراسة الى وضوح اعتماد اصحاب القرار على عامل السكان في تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية ضمن برنامج تنمية الأقاليم بين اقصية ونواحي المحافظة. أما تقسيم التخصيصات بين القطاعات الخدمية داخل كل قضاء او ناحية فلم تخضع لآلية معينة، بالإضافة الى ضعف في مراعاة كلاً من الفجوات الخدمية والمساحة والامكانية الزراعية عند تحديد التخصيصات المالية. ولذلك برز التباين في توزيع التخصيصات الاستثمارية مما انعكست على الخدمات الاجتماعية وظهور الضعف في تحقيق العدالة المكانية بين الوحدات الادارية لمحافظة واسط.

الكلمات المفتاحية:

العدالة المكانية، الخدمات الاجتماعية، الفجوات الخدمية، برنامج تنمية الأقاليم.



The level of spatial justice in the distribution of social services for the Regional Development Program in Wasit province for the period (2011-2022)

Muntadher ali hwaidi

Dr. Moheb Kamel AL-Rawe

Muntadhar.ali2100m@iurp.uobaghdad.edu.iq

dr.mohebalrawi@iurp.uobaghdad.edu.iq

**Center of Urban and Regional Planning for Post Graduate Studies,
University of Baghdad, Iraq.**

Abstract:

This study aimed to evaluate the level of spatial justice in the distribution of social services for the Regional Development Program in Wasit Province 2011-2022 through the spatial distribution of the health and education sectors. In addition to the relationship between the allocations of the Regional Development Program and the elements of the service gap, population, area, and available agricultural potential. The Gini coefficient and the Lorenz curve were used to measure the variation in the optimal distribution of services and represent it spatially using geographic information systems (GIS).

The study revealed the clarity of decision-makers' reliance on the population factor in determining the size of investment allocations within the regional development program between the administrative units of the governorate. As for the division of allocations between service sectors within each administrative unit, it was not subject to a specific mechanism. In addition to weakness in considering service gaps, area, and agricultural potential when determining financial allocations. Therefore, a discrepancy emerged in the distribution of investment allocations, which was reflected in social services and the emergence of weakness in achieving spatial justice among the administrative units of Wasit Province.

Keywords: Spatial justice, Social services, Service gaps, Regional Development Program



المقدمة:

يعاني العراق مشكلة التباين التنموي المكاني بين المحافظات والمدن، نتيجة لإهمال البعد المكاني وضعف سياسات التنمية المتكاملة، ومن أجل زيادة الاهتمام بالتنظيم المكاني للتخصيصات الاستثمارية وضئ برنامج تنمية الاقاليم الذي فوض الادارات المحلية بعض صلاحيات الوزارات القطاعية في اعداد خطط التنمية وانجاز البرامج الخدمية واعتماد عدد السكان والاهمية النسبية كمعيار في تقسيم تلك المبالغ المخصصة بين المحافظات وكذلك بين الوحدات الادارية ضمن كل محافظة، ولتنفيذ برنامج تنمية الاقاليم في محافظة واسط لاكثر من خمسة عشر عام لوحظ استمرار التباين بين الوحدات الادارية وضعف آليات ومعايير التنمية المناسبة لقياس العدالة المكانية في توزيع الخدمات الاجتماعية لبرنامج تنمية الاقاليم مما تطلب مراجعة الخطط التنموية المنفذة من خلال دراسة واقع التنمية المكانية في محاولة لإظهار التفاوت التنموي واقتراح اليه جديدة لتوزيع التخصيصات الاستثمارية مكانيا للتسريع في عملية التنمية (Monica,2023)، يسلط البحث الضوء تقييم العدالة المكانية في توزيع الخدمات الاجتماعية لمشاريع برنامج تنمية الأقاليم في واسط 2011-2022 من خلال البعد المكاني لقطاعي الصحة والتربية وتحليل العلاقة بين التخصيصات والعناصر (الفجوة،الخدمية،السكان،المساحة،الامكانية الزراعية)، لضمان تحقيق الأهداف وتحديث الاستراتيجيات لمواجهة التحديات وتحقيق توزيع عادل للفرص والموارد عبر المناطق لتقليل الفوارق المكانية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لتحسين التنمية على المستوى المحلي ومن ثم القومي .

منهجية البحث:-

استند البحث على أسلوب العمل المكتبي لاستحصاال البيانات والإحصائيات والمعلومات من مصادرها المتعددة، اما في الجانب التطبيقي استندت نتائج الدراسة الميدانية التي اجراها الباحث وباستعمال اساليب القياس الكمي لتقييم العدالة المكانية في المواقع التنموية لاستثمارات الخدمات الاجتماعية وتمثيلها مكانيا، وذلك ضمن المنهجين الاستقرائي والاستنباطي .

1 - مفهوم العدالة المكانية :

هو مفهوم توزيع للموارد بشكل متساوي مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياج المكاني وفق الإمكانيات المتاحة لتلك المناطق فهي وسيلة للعدالة من منظور مكاني أي ربط العدالة بالبعد المكاني (Soja, 2010) ، ليشمل الجوانب المكانية للعدالة واللامساواة في قضايا استعمال الأرض، والطاقة، ومياه الشرب، والنفايات، والنقل، والصحة، التعليم والتنمية والتطور الاقتصادي، مع البعد المكاني في المجتمعات من أجل فهم اللامساواة. وأن تقليل التفاوت المكاني والفوارق بين مستوى العيش وتحقيق العدالة المكانية هو مقصد أساسي في أغلب سياسات

التنمية المحليه (Qin Liu,2024). يُعدُّ البعد المكاني عاملاً أساسياً في المجتمعات الإنسانية وتنطوي تحته العدالة الاجتماعية. ولهذا فمن الضروري فهم التفاعلات بين المكان والمجتمعات الإنسانية ليتسنى لنا فهم الفجوات الاجتماعية، ولينعكس ذلك على سياسات التخطيط التي تهدف إلى الحد من تلك الفجوات، ويقود هذا المنظور مفهوم العدالة المكانية التي تصل بين العدالة الاجتماعية والمكان. فالعدالة المكانية تمثل تحدياً حاسماً لذلك فهي الهدف الأسمى للعديد من سياسات التخطيط (Fainstein, 2016). وتهدف التنمية بصورة عامة الى تقليل التباين في مستويات العيش في مدن، وهناك اتجاهات أربعة تعمل على تقليل الفوارق واللامساواة المكانية في التنمية وتتمثل في المقاييس الأتية (Ivan,2019) .

1-برامج التنمية المخصصة لقطاع مركزي كالموارد المعدنية والصناعة والنقل والاتصالات، حيث يتم تركيز الاستثمارات في اقاليم معينة ، وهذا يعني أن العوائد في تلك الأقاليم تكون أعلى ما يمكن ويظهر في هذا النوع من العوائد الاقتصادية، بدلا من الأهداف الاجتماعية للتنمية واعتبارات الموازنة بين الأقاليم0

2-تخصيص الموارد للتنمية المستقرة عبر امكانيات تلك الأقاليم باعتبارها أحد الطرق الفعالة للحكومة المركزية.

3-التخصيص والتمويل للمناطق المتخلفة ، وهناك ثلاث مقاييس متبناة لتقدير التنمية في المناطق المتخلفة وهي:

ا- تحديد الأقاليم، والمستقرات البشرية المتخلفة.

ب-استهداف المستقرات الصغيرة في الأقاليم المتخلفة وتقديم المساعدة المباشرة لأجل التوسع في الانشطة الصناعية والمساعدات غير المباشرة كالامتيازات المالية لهذه المستقرات.

ج-العمل على تهيئة وتنفيذ الخطط الثانوية لبعض البرامج الصناعية.

4-القياسات المتنوعة الأخرى لتشجيع الاستثمارات الخاصة عن طريق السياسات الوطني.

1-2 الخدمات الاجتماعية:

وتعرّف الخدمات بانها الجهود المنظمة والموجهة نحو المجتمع ، أو انها اساليب للتدخل ومساعدة الافراد والجماعات واحداث تغيرات في البيئة لتحقيق التوافق الايجابي لتلك الافراد، وتعرف الخدمات الاجتماعية على انها تلك الخدمة التي تساعد المجتمع على ان يعيشوا حياة صحية وأمنة وتهدف الى دعم الفئات الاكثر فقرا وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية لهم، كما يمكن تعريفها على انها مجموعة متنوعة من الخدمات ترتبط بمشاكل الحياة الاجتماعية وتؤثر على الافراد والجماعات فهي نظام يعمل على التغير وتشمل العديد من المهام التي تقابل الاحتياجات الفعلية للمجتمع وتهدف الى توفير مستوى مناسب من الحياة لافراد المجتمع ويكون

مردودها الاقتصادي ضعيف، فهي الخطط والبرامج والمشروعات للمنظمات الاهلية والحكومية التي تسعى لتحقيق التنمية والتقدم في المجالات المختلفة (خاطر، 2000).

3-1 برنامج (موازنة) تنمية الأقاليم في العراق:

من أجل زيادة تنظيم توزيع التخصيصات الاستثمارية مكانيا وفق المعايير المعدة في خطط تنمية المحافظات وانسجاما مع التوجه اللامركزي في إدارة العراق (الزبيدي، 2012)، فأصبح جزء من مهام الوزارات القطاعية ضمن صلاحيات المحافظات في تحديد احتياجاتها واعداد الخطط وتنفيذها للمشاريع الاساسية ذات المساس المباشر بحياة المواطنين (Farhan, 2023)، اذ تُعدُّ هذه المشاريع احدى الاساليب الادارية في تقديم الخدمات للمجتمع في مختلف القطاعات فضلا عن الاهداف الاقتصادية، والعمرانية، والاجتماعية التي تعمل على تحقيقها (القيسي، 2023).

4-1 مفهوم مشاريع تنمية الأقاليم:

إن تحقيق الديمقراطية السياسية يستند على التنسيق الفعال والمتوازن بين الادارات الفرعية والمركزية، وبهذا فقد انطلقت الادارات المحلية (المحافظات) بعد عام 2006 بأعداد خطط البرامج والمشاريع وتنفيذها في قطاع البنى التحتية التي كانت ضمن مسؤوليات الحكومة المركزية (الغزي، 2018)، وتعدُّ تلك البرامج والخطط محاولة جادة لتوزيع التخصيصات المالية وفقاً لمعايير محددة من أجل تنمية الأقاليم والمحافظات وتقليل من التباين في مستوى الدخل الاقليمي (الشديدي، 2012). وان لهذه المشاريع اهمية كبيرة في تحسين نوعية وجودة الحياة وتقديم الخدمات الاساسية في المدن والقرى، وهي تعكس قدرة الادارات المحلية على تقديم الخدمات وتسخير الموارد والامكانات المتاحة لخدمة المجتمع (التميمي، 2013).

5-1 اليه العمل بالبرنامج:

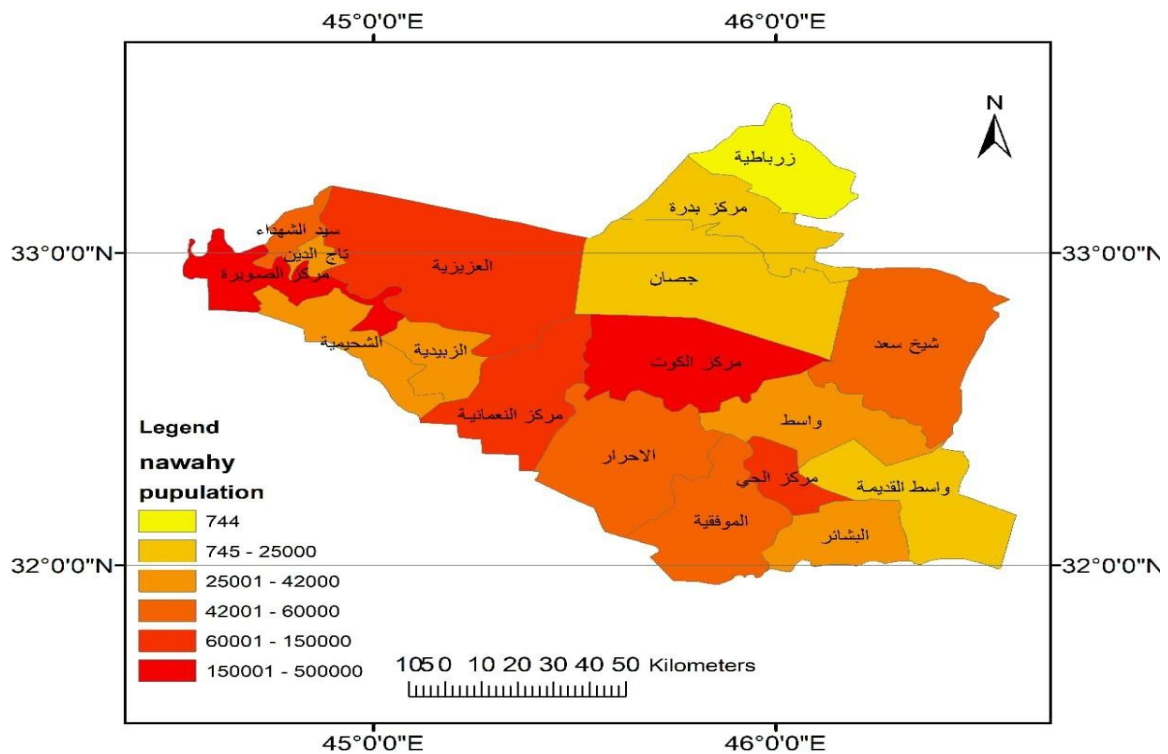
يعمل برنامج تنمية الاقاليم على تخصيص المبالغ المالية من الحكومة المركزية الى الادارات المحلية (الفرعية) في المحافظات لغرض تنفيذ المشاريع ذات الاتصال المباشر بخدمات المجتمع، ويتم اعداد خطة البرنامج بالتنسيق بين دوائر التخطيط في المحافظات مع وزارة التخطيط في عملية الادراج واكمال متطلباته (الغزي، 2018)، اما على المستوى المحلي فأن عملية اختيار المشاريع وطرق تنفيذها قد شرعت بموجب قانون مجالس المحافظات لسنة 2008 رقم 21 المعدل وتعليمات الوزارات المعنية.

2- منطقة الدراسة:

1-2 السكان

يقدر عدد سكان محافظة واسط لعام 2022 ب(1,452,007) نسمة وهذا يشكل نسبة 3,9 من سكان العراق والخارطة رقم(1) ادناه توضح كثافة التوزيع السكاني لاقضية ونواحي المحافظة .

الخريطة رقم (1) التوزيع السكاني حسب الوحدات الادارية لمحافظة واسط لعام 2022



الباحث بالأعتماد على بيانات مديرية إحصاء محافظة واسط لعام 2022 بيانات غير منشورة

2-2 المساحة:

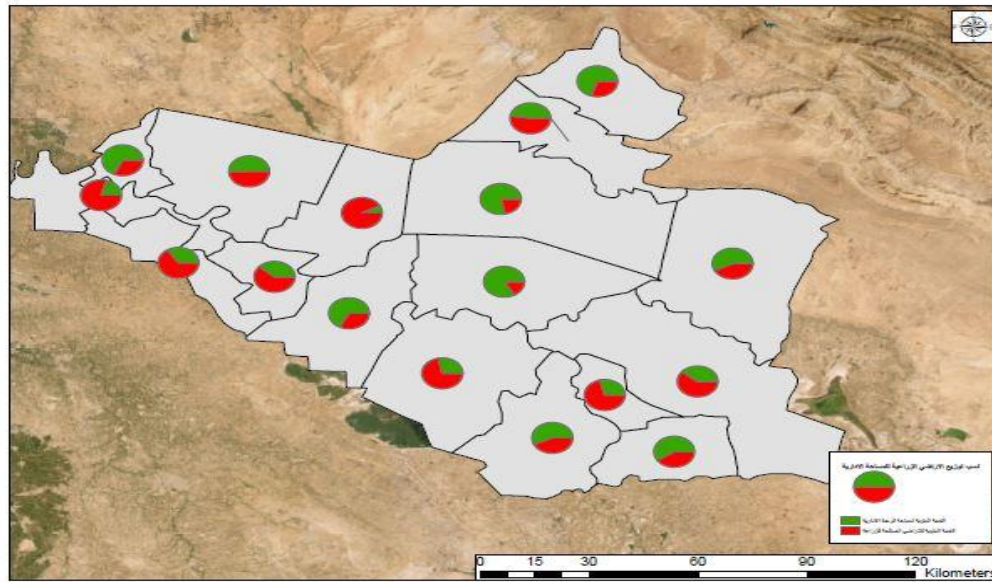
تمتد محافظة واسط على مساحة (17153) كيلو متر مربع وتشكل نسبة 3,9% من المساحة الكلية للعراق والبالغة (435025) كيلو متر مربع. والجدول رقم (1) يوضح مساحات الوحدات الادارية في المحافظة، وكذلك النسب المئوية للأراضي الصالحة للزراعة لاقضية المحافظة ونواحيها والموضحة مكانيا في الخارطة (2) لضرورة قراءة المؤشرات المكانية واعتمادها في اتخاذ القرارات (حسن ، وآخرون ، 2021) .

جدول (1) يوضح مساحات الوحدات الادارية ونسب الاراضي الصالحة للزراعة في محافظة واسط

ت	الوحدة الادارية	مساحة الوحدة الادارية كم ²	النسبة المئوية لمساحة الوحدة الادارية	النسبة المئوية للأراضي الصالحة للزراعة
1	الكوت	1761	10.26	2
2	الصويرة	427	2.48	9.4
3	النعمانية	1144	6.66	3.2
4	العزبية	1225	7.14	7
5	الحي	324	1.88	4.6
6	سيد الشهداء	226	1.31	2.1
7	الزبيدية	479	2.79	7.1
8	الاحرار	1226	7.14	5.4
9	الموفقية	1124	6.55	4.8
10	شيخ سعد	1801	10.49	7.2
11	البشائر	641	3.73	7.3
12	الشحيمة	920	5.36	8.4
13	ناحية واسط	775	4.51	2.1
14	تاج الدين	120	0.69	8.1
15	الدبوني	742	4.32	4.8
16	بدرة	940	5.48	1.5
17	ناحية واسط القديمة	721	4.2	1.8
18	جسان	1927	11.23	9.4
19	زرباطية	649	3.78	3.8

(الباحث بالاعتماد على تقرير فجوات التنمية المكانية لمديرية تخطيط واسط ، 2022 ، ص 3)

الخارطة (2) توضح نسبة الاراضي الصالحة للزراعة نسبةً الى مساحة الوحدة الادارية

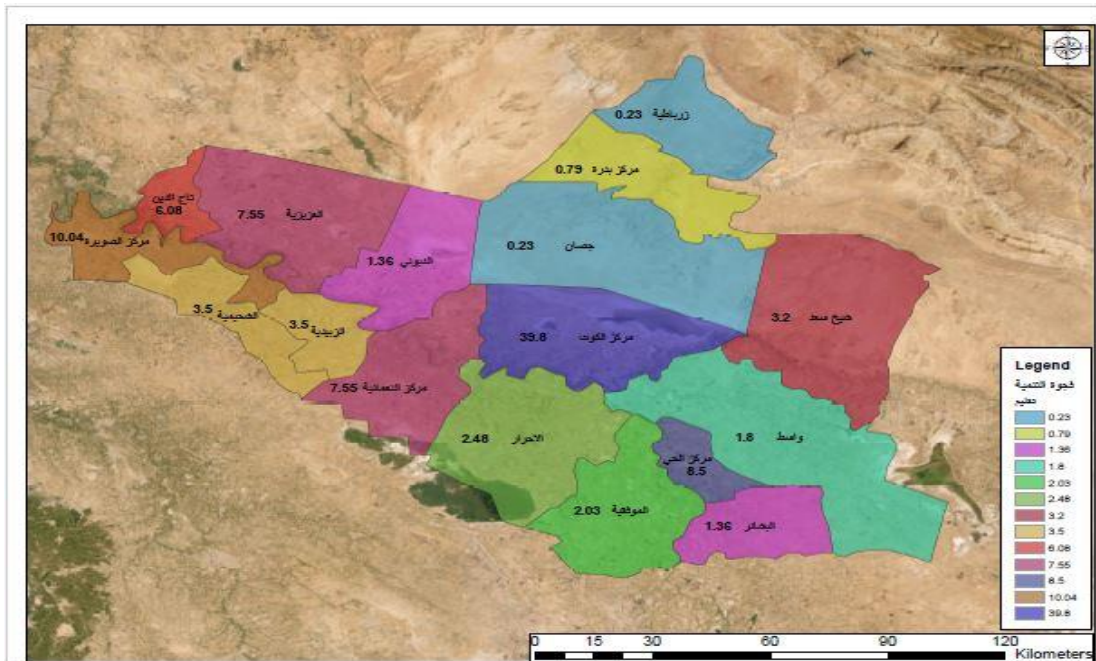


(اعداد الباحث اعتماداً على تقرير فجوات التنمية المكانية لمديرية تخطيط واسط 2022، ص 3)

3-2 حساب نسبة الفجوة الخدمية في تقييم الخدمات الاجتماعية:

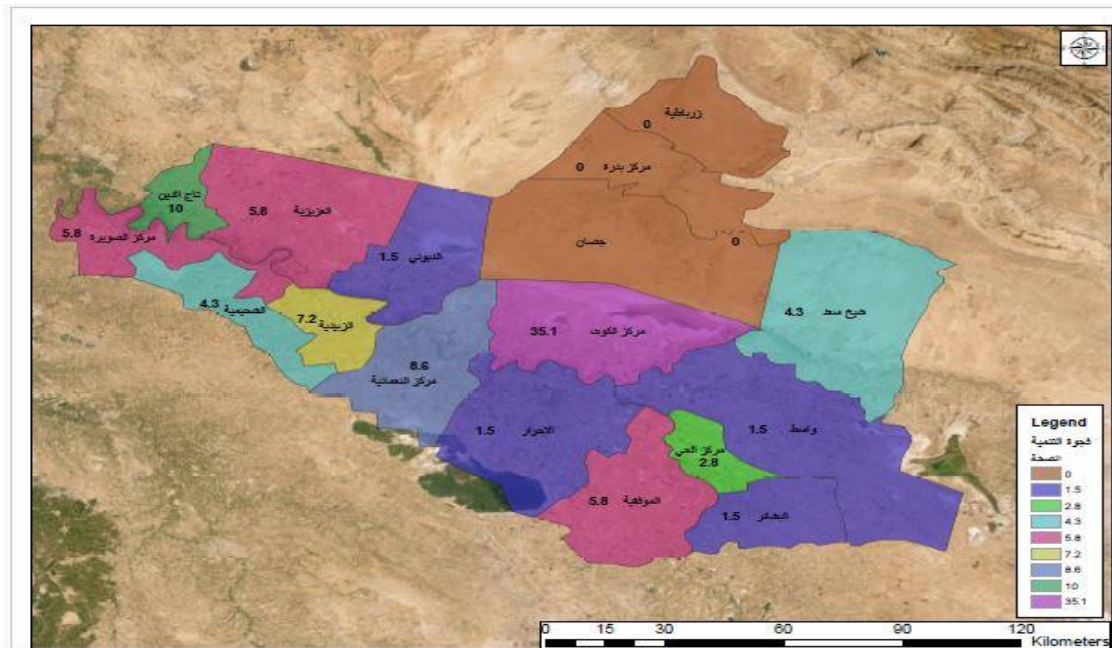
تم حساب نسب الفجوات من خلال تقييم واقع الحال لقطاعي الصحة والتربية وما تم تحقيقه من الخدمة ، مقارنة بما هو مطلوب تقديمه بناء على معايير كل قطاع كون تلك المعايير هي الاساس عند البدء بالتخطيط او تقييم الاداة (Mallat,2009)، وبذلك تم الحصول على نسبة العجز في تقييم الخدمات على مستوى كل وحدة ادارية ثم حساب نسبة العجز الكلية في المحافظة والموضحة مكانيا في الخارطة رقم (3) الخاصة بالفجوة الخدمية للتربية والخارطة رقم (4) التي وضحت الفجوة الخدمية للصحة حيث تم استعمال برنامج نظم المعلومات الجغرافية في اظهار النتائج لاستعمالاته المتعددة في البعد المكاني للفعاليات والانشطة المهمة مما يساهم في دراسته وتحليل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمناطق (Al-Rawe,2021).

الخريطة (3) التوقع المكاني لفجوة قطاع التربية



اعداد الباحث اعتماداً على بيانات مديرية تخطيط واسط لعام 2022 بيانات غير منشورة

الخريطة (4) التوقع المكاني لفجوة قطاع الصحة



اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مديرية تخطيط واسط 2022 بيانات غير منشورة

4-2 التوزيع المكاني للتخصيصات الاستثمارية وفقاً للوحدات الادارية ووفقاً للقطاعات الخدمية:

بلغ اجمالي تخصيصات تنمية الاقاليم للمدة من 2011 الى 2022 (1,199,420,000) ترليون ومائة وتسعة وتسعون مليار واربعمئة وعشرون مليون دينار، كما في الجدول رقم (2)، مع العلم ان السنوات من (2014-2015-2016-2017-2018-2020)، لم يتم ادراج مشاريع جديدة بسبب الازمة المالية ، وأن نسبة تخصيصات قطاعي الصحة والتربية كانت 1,6 و 18,9 وتمثلت المشاريع الخدمية في بناء المراكز الصحية والمدارس في عموم الوحدات الادارية كما موضّح بالجدول رقم (3).

جدول رقم (2) حجم التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم للمدة من 2011 الى 2022 في محافظة واسط

ت	السنة	المبلغ بالمليون دينار
1	2011	95464.400
2	2012	222633.788
3	2013	261216.000
4-5	2014,2015	0
6-7	2016,2017	0
8-9	2018,2020	0
10	2019	72500.000
11	2021	146732.595
12	2022	400873.217

اعداد الباحث اعتمادا على بيانات محافظة واسط ، قسم التخطيط والمتابعة 2022

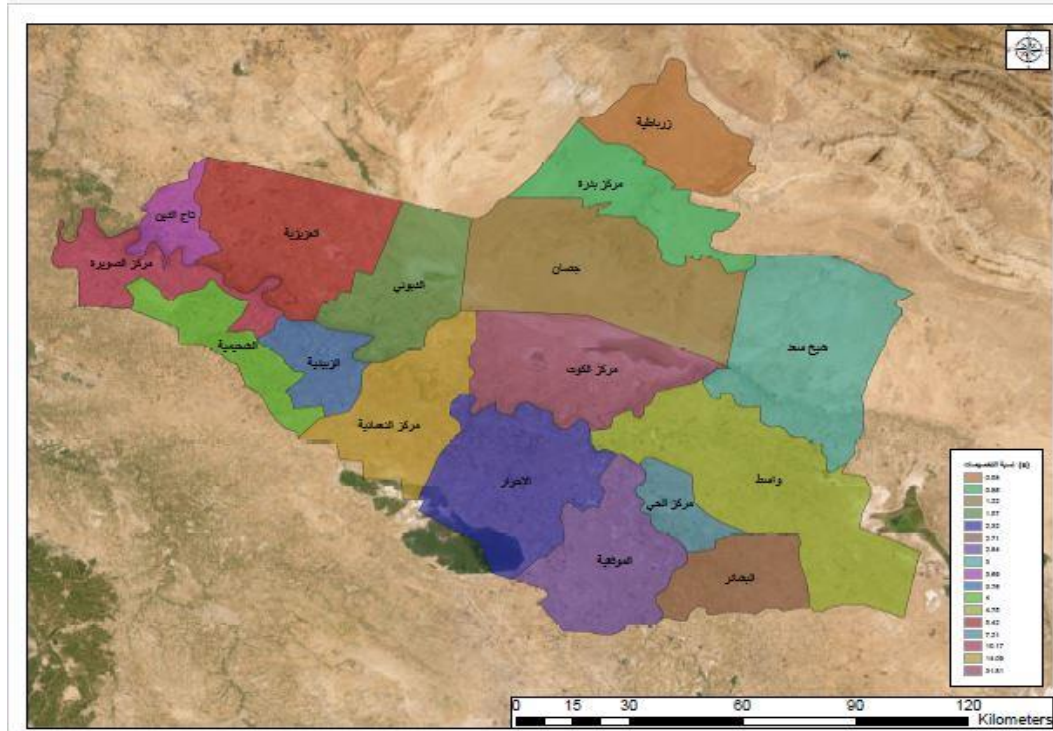
جدول (3) تخصيصات مشاريع الخدمات الاجتماعية للمدة من 2011 - 2022

ت	القطاع	التخصيص بالمليون دينار
1	الصحة (انشاء مراكز صحية)	19361.214070
2	التربية (انشاء مدارس)	226593.109171

اعداد الباحث اعتمادا على بيانات محافظة واسط ، قسم التخطيط والمتابعة 2022

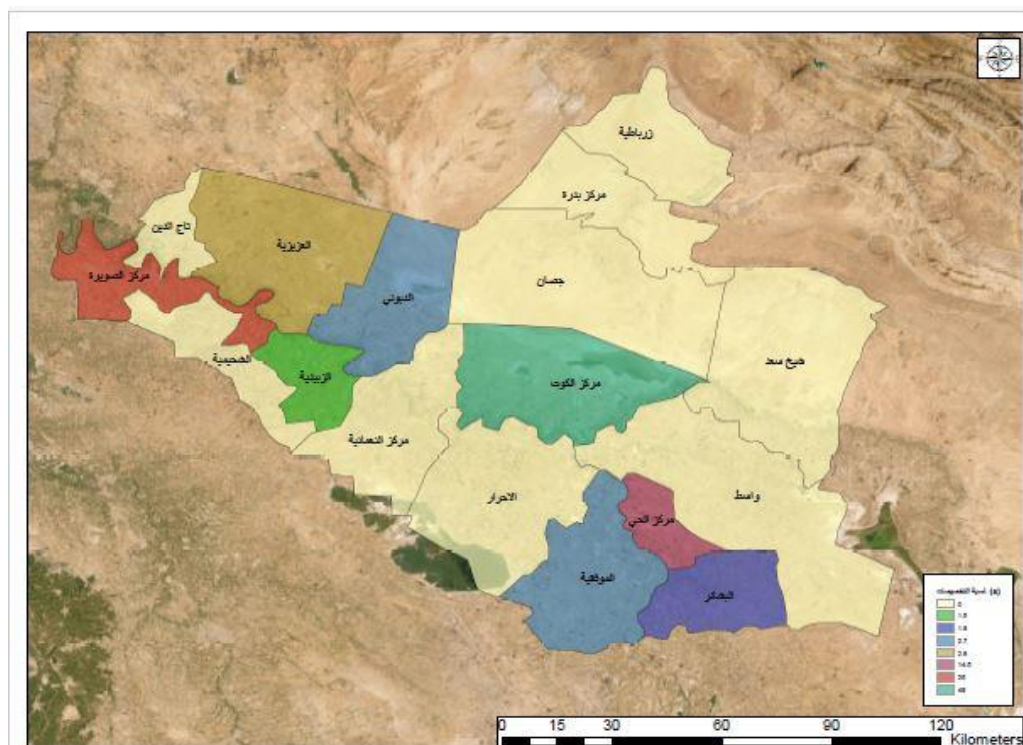
حيث تم توزيع تلك التخصيصات مكانيا على الاقضية والنواحي كما موضّح في الخارطة رقم (5) لقطاع التربية والخريطة رقم (6) للصحة، اما بالنسبة لبقية التخصيصات فكانت لمشاريع الصرف الصحي والماء والاعمال البلدية واعمال الطرق.

الخارطة رقم (5) التوزيع المكاني لتخصيصات التربية



اعداد الباحث اعتماداً على بيانات محافظة واسط قسم التخطيط والمتابعة 2022

الخريطة رقم (6) التوزيع المكاني لتخصيصات القطاع الصحي



اعداد الباحث اعتماداً على بيانات محافظة واسط قسم التخطيط والمتابعة 2022

5-2 العلاقات المستعملة لقياس العدالة المكانية :

لغرض قياس العدالة المكانية لتخصيصات تنميه الاقاليم في محافظة واسط لمشاريع الخدمات الاجتماعية وجدنا ان من المناسب تطبيق معامل جيني ومنحني لورنز باعتبارهما يهتمان بقياس العدالة في التوزيع المكاني المتفق عليه عالميا في القياسات الاقتصادية ، ويتميز معامل جيني بانه يعطي مقياس عددي من العدالة المكانية وتتمثل بحساب المساحة بين منحي لورنز وخط المساواة وتنحصر قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح وكالما كانت هذه القيمة اصغر دل ذلك أن التباين اقل والعكس صحيح (Arndt,2016)، ولذلك جاءت هذه المحاولة كتطبيق لقياس عدالة التوزيع المكاني بواسطة حساب نسب عدد السكان في اقصية ونواحي المحافظة ونسب مساحات تلك الاقصية والنواحي ونسبة الفجوة الخدمية (العجز) في خدمات قطاعي الصحة والتربية والامكانية التي تتميز بها محافظة واسط وهي الزراعة حيث تم احتساب نسبة الاراضي الصالحة للزراعة في كل وحدة إدارية ، ومن ثم حساب نسبة التخصيصات لبرنامج تنمية الاقاليم للمدة من 2011الى2022، للخدمات في أعلاه ووفقاً للتقسيم الاداري لعموم المحافظة. وتطبيق معامل جيني وفقا للمعادلة التالية بالمقارنة بين النسبة المئوية لحجم التخصيصات الاستثمارية لقطاعي الصحة والتربية وعدد السكان والمساحة ونسبة العجز والامكانيات المتاحة لكل وحدة إدارية ، تم الحصول على (8) قيم كما في الجدول (4) والملاحظ تباين قيم معامل جيني وكما موضح في الشكل رقم (1)

$$1. G=1-1/10000(si+si-1)..... \text{بواسطة } G$$

G قيمة معامل جيني

S_i النسبة المئوية المكونه (عددالسكان والمساحة ونسب الفجوة والامكانيات المتاحة)

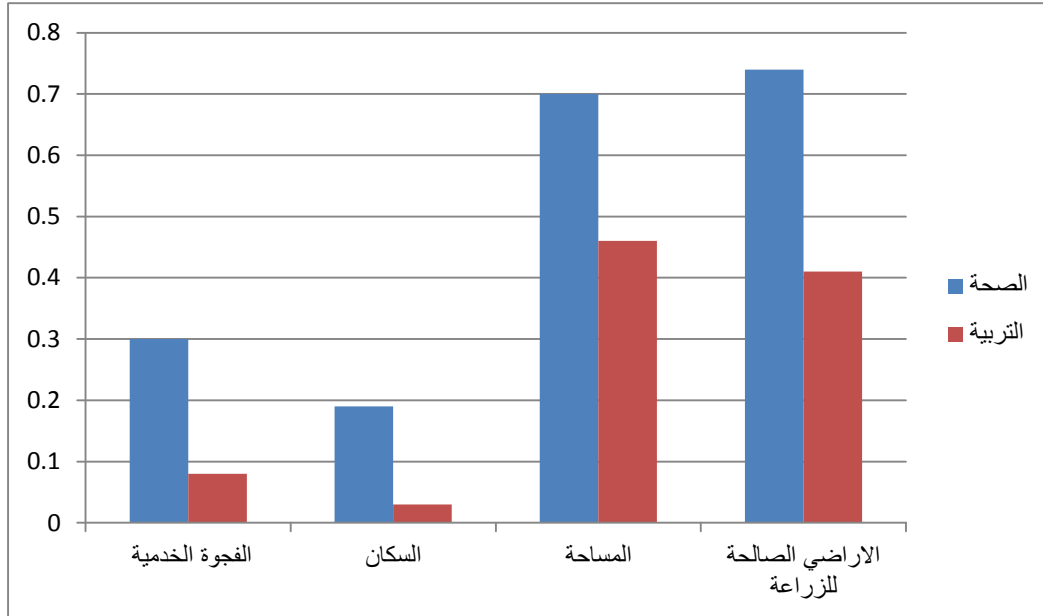
S_{i-1} النسبة المئوية التجميعية التصاعدية للمكون (نسبة السكان والمساحة والفجوة والامكانيات المتاحة) ، N_i نسبة التخصيصات الاستثمارية

جدول (4) نتائج معامل جيني لتخصيصات الخدمات الاجتماعية والعوامل المختارة

الامكانية الزراعية	المساحة	السكان	الفجوة الخدمية للقطاع	تخصيصات الصحة
0.74	0.70	0.19	0.30	تخصيصات الصحة
0.41	0.46	0.03	0.08	تخصيصات التربية

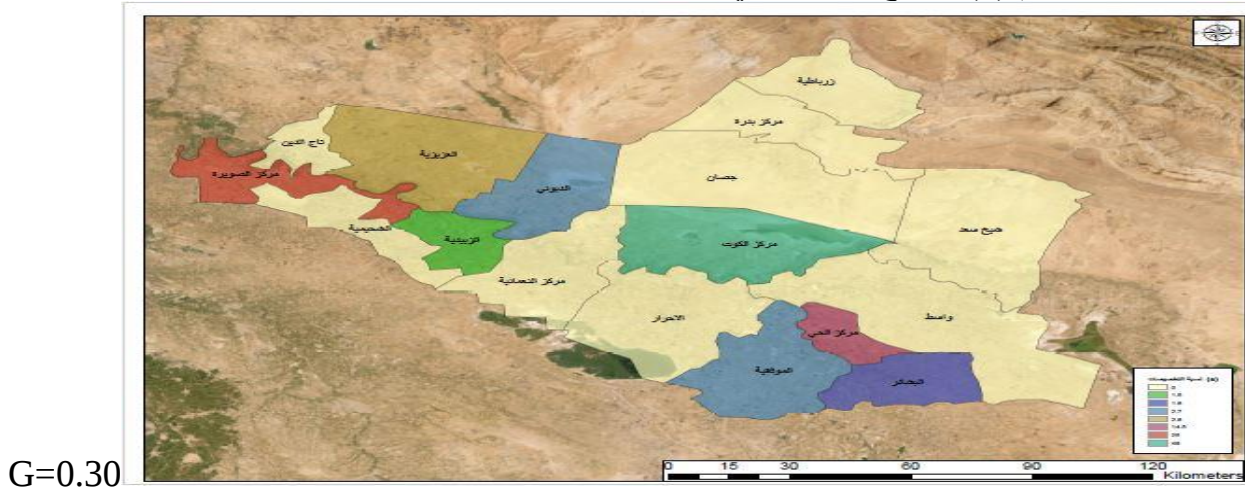
اعداد الباحث اعتماداً على بيانات غير منشوره لمديرية تخطيط واسط ومحافظة واسط/التخطيط والمتابعة 2022

الشكل (1) يوضح مقدار التباين المكاني (معامل جيني) بين تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم في محافظة واسط للمدة من 2011 الى 2022 لقطاعي الصحة والتربية مع عوامل المختارة



اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات غير منشورة لمديرية تخطيط واسط ومحافظة واسط/التخطيط والمتابعة 2022 كما يلاحظ أن قيمة معامل جيني قد بلغت 0.3 في قطاع الصحة وهذا يمثل مقدار التباين المكاني كما في الخارطة رقم (7) أي عدم العدالة في تقديم الخدمات الصحية لتخصيصات برنامج تنمية الاقاليم للمدة من 2011 الى 2022 ولجميع الوحدات الادارية أي أن هناك ضعف في مراعاة القطاع الخدمي مكانيا من خلال الاحتياج الفعلي للخدمة ونسبة العجز مقارنة بالتخصيصات .

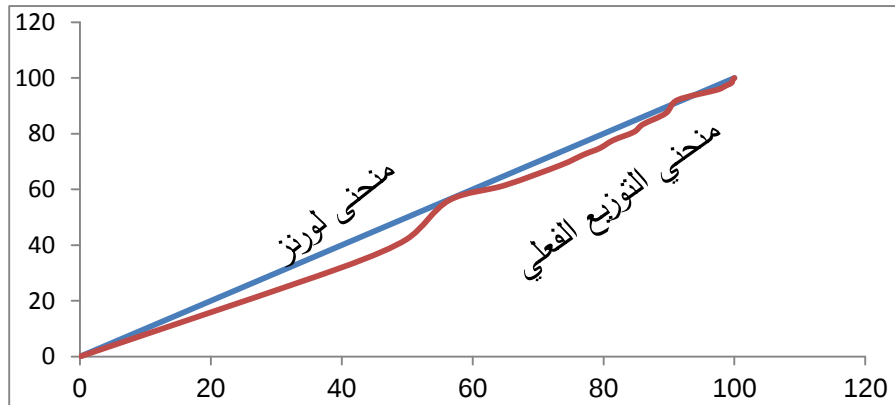
خريطة رقم (7) توضح معامل جيني لتخصيصات الصحة وعامل الفجوة الخدمية الصحية



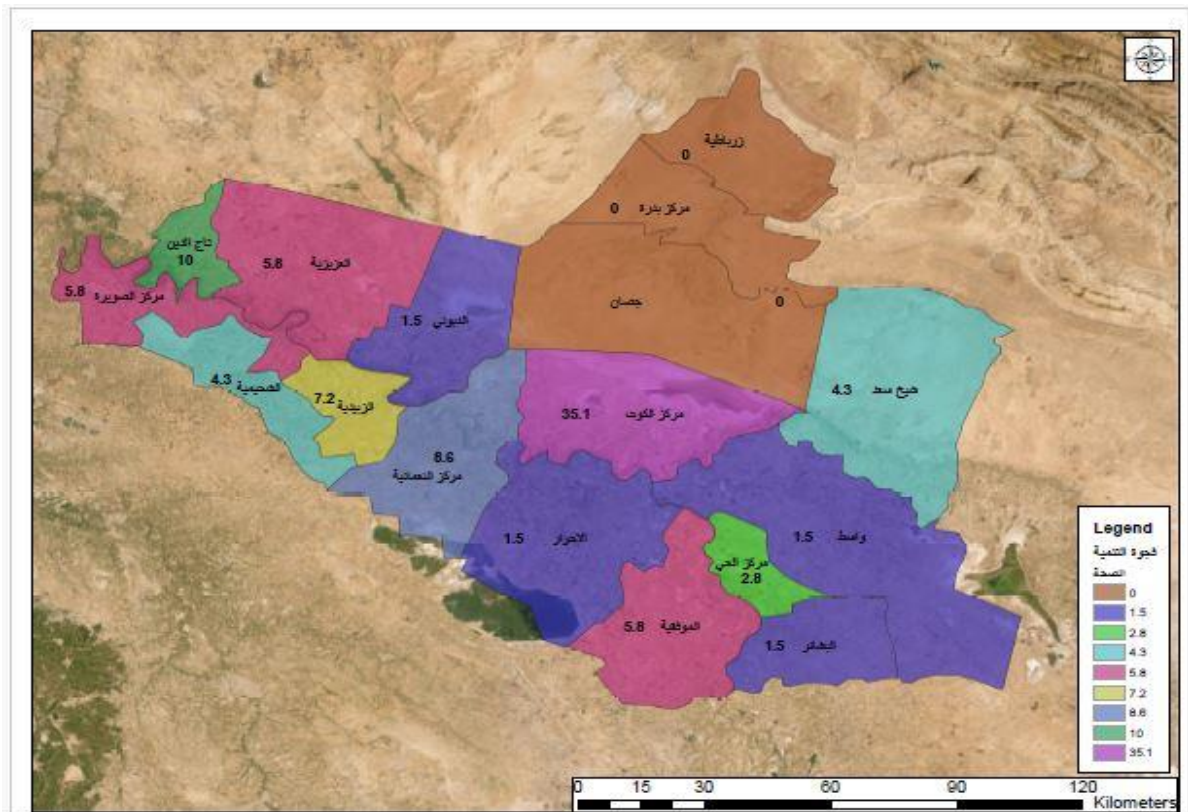
اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات غير منشورة لمديرية تخطيط واسط ومحافظة واسط/التخطيط والمتابعة 2022

أما قطاع التربية فقد بلغت قيمة معامل جيني 0.08 وكما في الشكل رقم (2) منحني لورنز وهذا يُمثّل مقدار تباين في التوزيع قطاع التربية على اقصية ونواحي المحافظة والفجوة الخدمية للتربية والموضّح في الخارطة رقم(8) .

الشكل رقم (2) منحني لورنز لتخصيصات وفجوة التربية



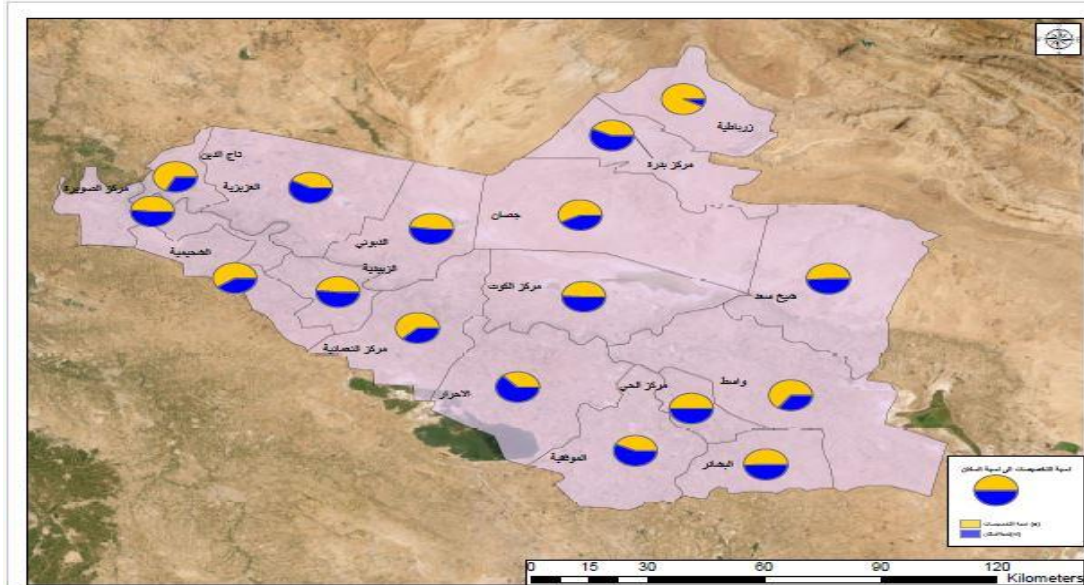
اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات غير منشورة لمديرية تخطيط واسط ومحافظة واسط/التخطيط والمتابعة 2022
خريطة رقم (8) توضح معامل جيني لتخصيصات وعامل الفجوة التربية $G=0.08$



اعداد الباحث اعتماداً على بيانات غير منشورة لمديرية تخطيط واسط ومحافظة واسط/التخطيط والمتابعة 2022

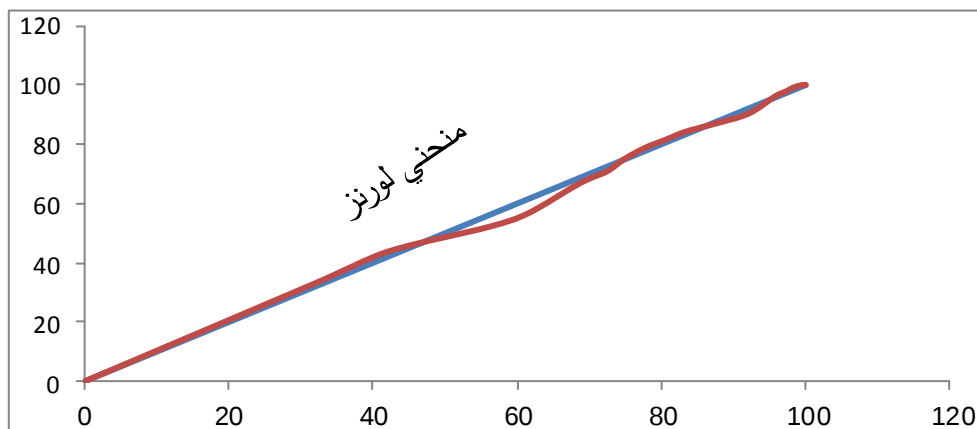
أما معامل جيني بين التخصيصات الاستثمارية وعدد السكان فقد كانت القيمة 0.19 لقطاع الصحة و 0.03 لقطاع التربية وهي القيمة الأقل في الجدول وهي الاقرب الى الحالة المثالية وتحقيق العدالة المكانية لاقتربها من قيمة الصفر، الذي اتضح في الخريطة رقم (9) والشكل رقم (3) منحني لورنز . وبهذا يتضح أن توزيع التخصيصات من قبل اصحاب القرار على الوحدات الادارية كان يركز على اعداد السكان والاهمية النسبية في تلك الوحدات .

خريطة رقم (9) توضح معمل جيني لعدد السكان و تخصيصات القطاع التربية $G=0.03$.



اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات غير منشورة لمديرية تخطيط واسط ومحافظة واسط/التخطيط والمتابعة 2022

الشكل رقم (3) منحني لورنز لتخصيصات التربية والسكان



اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات غير منشورة لمديرية تخطيط واسط ومحافظة واسط/التخطيط والمتابعة 2022

بينما كانت قيمة معامل جيني لتوزيع تخصيصات القطاعين مع عامل مساحة كل قضاء و ناحية 0.70 و 0.46 وهو مقدار التباين للقطاعين على التوالي كما موضح في الخرائط رقم (1) و(2) والشكل رقم (1) في الملحق المرفق. أما بالنسبة لعامل مساحة الاراضي الصالحة للزراعة فقد كانت قيمة معامل جيني 0.74 لقطاع الصحة وهذه القيمة مرتفعة نسبيا كونها بعيدة عن الصفر الذي يمثل الحالة المثالية والعدالة في التوزيع ويقترب من الواحد الذي يمثل اقصى درجة في التوزيع الغير المثالي اما بالنسبة لمقدار التباين قطاع التربية قد كانت 0.41. كما في الخارطتين (3) و(4) من الملحق وهذا يبين الضعف في مراعاة الامكانية الزراعية للوحدات الادارية كون توفير الخدمة الصحية والتعليمية في المناطق الزراعية يساعد على توطيد السكان وزيادة المردود الزراعي المحلي ثم القومي بالاضافة الى انه بزيادة الاهتمام بتلك المناطق يعد عامل جذب للسكان ويقلل الضغط على مراكز المدن ويرسم مسار صحيح في استثمار المكان بالشكل المناسب (Safiya,2020) .

3- الاستنتاجات والتوصيات:

1-3 الاستنتاجات :

1. اعتماد اصحاب القرار على عامل عدد السكان في تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية ضمن برنامج تنمية الأقاليم للمدة من 2011- 2022 بين اقصية ونواحي المحافظة اما تقسيم مبالغ التخصيصات بين القطاعات الخدمية داخل كل وحدة ادارية فلم تخضع لآلية معينة ، ولم تؤخذ اهمية عامل المساحة للوحدات الادارية في تحديد التخصيصات .
2. قلة التركيز علي حجم فجوة العجز الخدمية عند تحديد حجم المبالغ المالية لذلك القطاع فمن الضروري ان تكون نسبة التخصيص مطابقة او مقاربة الى فجوة العجز مع الاخذ بعين الاعتبار للتداخل والتأثير المتبادل بين الفجوات الخدمية فيما بينها.
3. إن القطاع الخدمي شأنه شأن بقية القطاعات يتأثر بالوضع العام للبلد حيث لوحظ ان الفترة 2014- 2018 بسبب الازمات الامنية والمالية لم يتم ادراج مشاريع جديدة ضمن خطة تنمية الاقاليم .
4. ضعف مراعاة الاهمية النسبية للأماكن المتاحة في المحافظة (الاراضي الصالحة للزراعة) عند تحديد التخصيصات الاستثمارية .
5. إن اصحاب القرار هم المعنيين بتقسيم مبالغ التخصيصات داخل الوحدات الادارية ونتيجة لتصورهم الواضح عن الواقع الخدمي لمناطق دون اخرى تكون هناك زيادة في تخصيصات تلك المناطق ويظهر التباين في تقسيم

التخصيصات الاستثمارية للخدمات الاجتماعية وضعف في تطبيق العدالة المكانية بين الوحدات الادارية لمحافظة واسط .

2-3 التوصيات:

1. تبني الادارات المحلية استراتيجية تنموية تراعي نسب العجز في تقديم الخدمة على مستوى القطاع الخدمي وكذلك على المستوى المكاني (الوحدات الإدارية) فضلا عن عوامل السكان، والمساحة والامكانيات المتاحة ، وفقاً لأوزان نسبية تحدد من قبل اصحاب القرار، وتعكس خصوصية المكان ومكانياته وتوجهات المحافظة لتحقيق العدالة المكانية، مع وضع سقف زمني للقضاء أو تقليل تلك الفجوة عبر الخطط السنوية ضمن إطار الخطة الاستراتيجية.

2. قيام الادارات المحلية بتبني معايير واضحة تخص توزيع التخصيصات داخل الوحدات الادارية كأن تعتمد على إعطاء أوزان نسبیه لعوامل مساعده في تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية كحجم فجوة العجز والاهمية النسبية للامكانيات المتاحة في تلك المنطقة وان تكون خطط التنمية المحلية مرتبطة بالخطط الاقليمية والقومية .

المصادر

- التميمي،خالد محمد،مدى تطبيق المفاهيم الحديثه لادارة المشاريع في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية)، الاكاديمية العربية البريطانية للدراسات العليا ، 2013 ، ص28.
- حسن ، شذى عباس ، مصطفى عبد الجليل إبراهيم ، الراوي مهيب كامل فليح ، عمار خليل إبراهيم، أهمية المؤشر المكاني في أعداد الخطط التنموية، مجلة المخطط و التنمية،المجلد 26، العدد 1 (30 يونيو/حزيران 2021)، ص ص. 1-30، 30ص.)، الناشر جامعة بغداد معهد التخطيط الحضري و الإقليمي للدراسات العليا) .
- خاطر،احمد،الخدمة الاجتماعية ، (نظرة تاريخية ، مناهج الممارسة ،المجالات)، المكتب الجامعي الحديث ، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ،2000، ص45)
- الزبيدي، صبيح لفقة فرحان ،(تطور التنمية المكانية في ظل منظومه الحكم الرشيد في واسط)، 2012 ، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، ص83 .
- الشديدي، حسين احمد، التفاوت المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة واليات مواجهته ، مجلة المخطط والتنمية العدد (26) 2012.



- الغزي، حيدر فوزي صادق ، 2018 ، (السياسات التطبيقية للحكومات المحلية، دراسة حالة محافظة كربلاء)، دار الوارث للطباعة والنشر / العراق – ط 1 ، ص 85 .
- القيسي، نسرین سبع خمیس واحمد علي فارس ،خيارات تنفيذ مشاريع تنمية الاقاليم : دراسة تحليلية مقارنة في محافظة كربلاء المقدسة ،2023، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 63 :ص166-183 .

2- المصادر الانكليزية

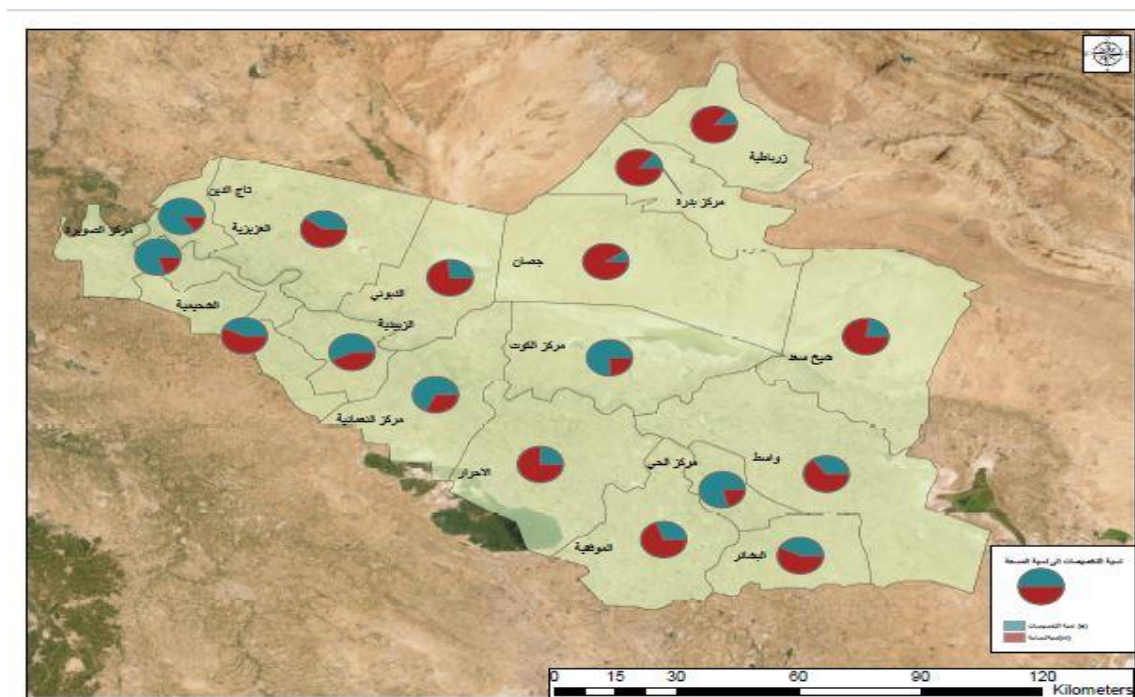
- Arndt, Channing, and Finn Tarp. 2016. Measuring Poverty and Wellbeing in Developing Countries. (Oxford University Press.)
- Chotikapanich, Duangkamon. 2008. Modeling Income Distributions and Lorenz Curves. Vol. 5. (Springer Science and Business Media.)
- Fainstein, Susan S. 'Reading in planning TheoryK , 2016 .
- Ivan, K., Holobacă, I. H., Benedek, J., & Török, I. (2019). Potential of night-time lights to measure regional inequality. Remote Sensing, 12(1), p55.
- Mallat, Chibli. 2009. Iraq: Guide to Law and Policy. (Wolters Kluwer Law and Business.)
- Monica Kashkari, & Tejwant Singh Brar, Planning for Sustainable Urban Developments: The Historic Towns of Karnataka, India , ISVS e-journal, Vol. 10, Issue.1 January, 2023 .
- Qin Liu , Tao Li, When Decentralization Reduces Regional Disparity: Analyzing Access to College in China ,journals .sagepub .com/ home/sgo,2024 .
- Al-Rawe,Moheb Kamel, Use the application of geographic information systems in the distribution of the electrical network , IOP Conference Series: Earth and Environmental Science ,2021.
- Farhan, Sabeeh Lafta, T Mutaz, K Altaie and Salah L Zubaidi, Measuring equity in spatial development investments for the provincial development

program in Wasit governorate , IOP Conf. Series: Earth and Environmental Science (2023) , P2 .

- Safiya, M. Khalil , Mustafa A. Ebrahim, The place attachment value, measurement of place potentials, IOP Conf. Series: Materials Science and Engineering 737 (2020), p1 .
- Soja, Edward W. 2010. Seeking Spatial Justice. Minneapolis: University of Minnesota Press, P25 .

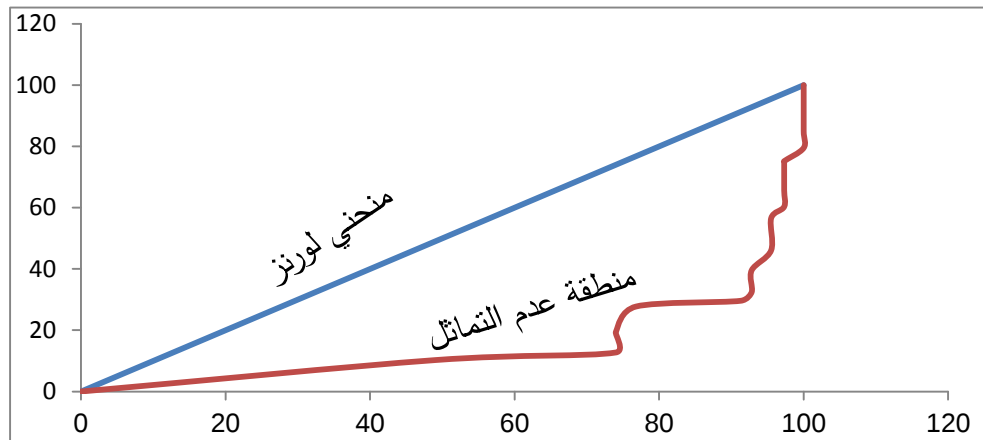
الملحق

خارطة رقم (1) لمعمل جيني لمساحة الوحدات الادارية و تخصيصات القطاع التربة $G=0.46$.



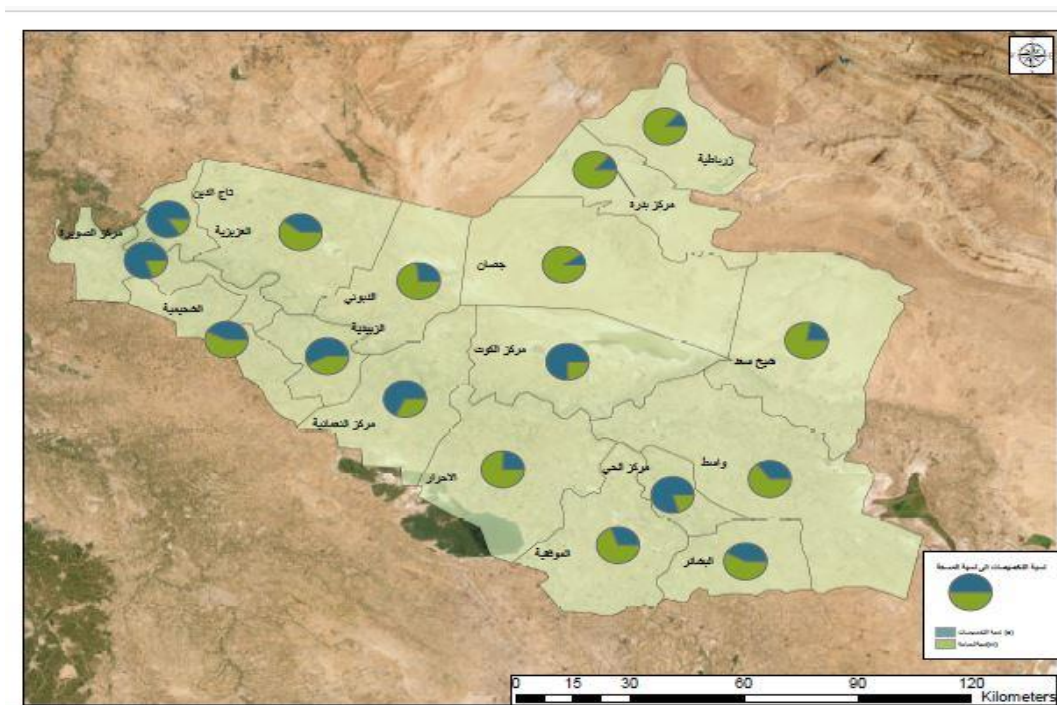
اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات غير منشورة لمديرية تخطيط واسط ومحافظة واسط/التخطيط والمتابعة 2022

الشكل رقم (1) منحني لورنز لمساحات الوحدات الادارية وتخصيصات الصحة



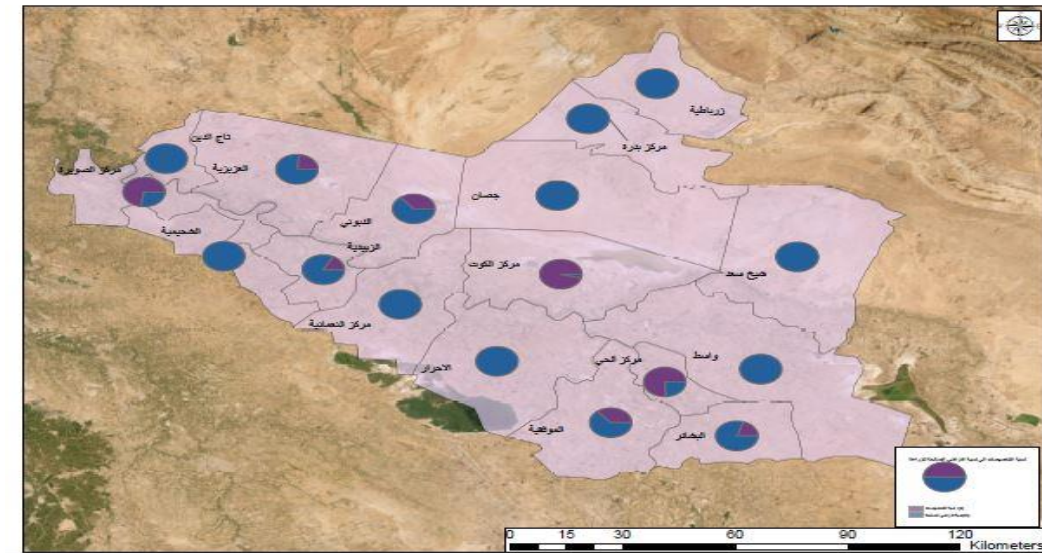
اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات غير منشورة لمديرية تخطيط واسط ومحافظة واسط/التخطيط والمتابعة 2022

خارطة رقم (2) لمعامل جيني لمساحة الوحدات الادارية و تخصيصات القطاع الصحي. $G=0.70$.



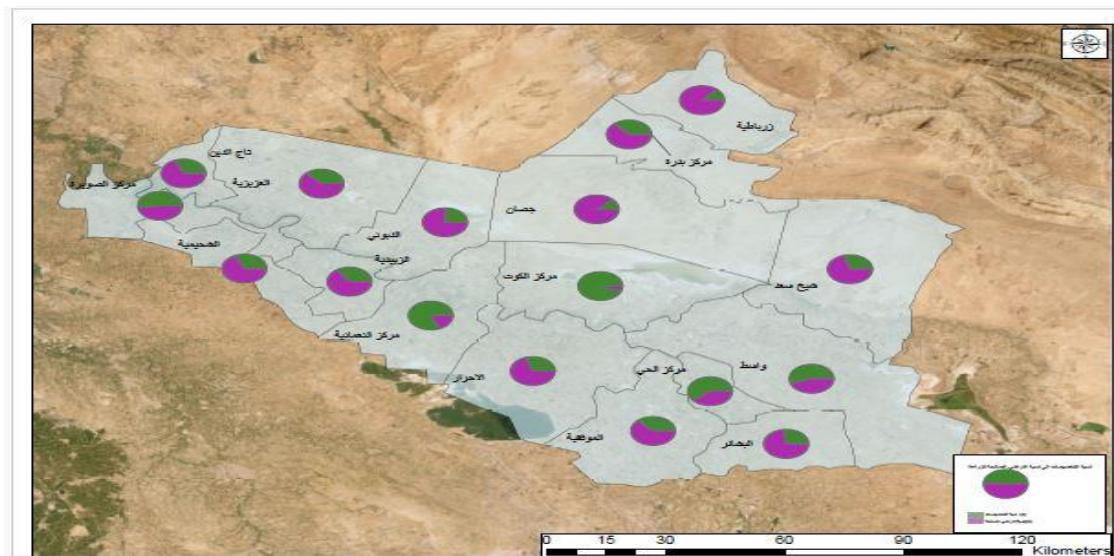
اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات غير منشورة لمديرية تخطيط واسط ومحافظة واسط/التخطيط والمتابعة 2022

خارطة رقم (3) معامل جيني لمساحة الاراضي الصالحة للزراعة وتخصيصات القطاع الصحي $G=0.74$.



اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات غير منشورة لمديرية تخطيط واسط ومحافظة واسط/التخطيط والمتابعة 2022

خارطة رقم (4) معامل جيني لمساحة الاراضي الصالحة للزراعة وتخصيصات القطاع التربية $G=0.41$.



اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات غير منشورة لمديرية تخطيط واسط ومحافظة واسط/التخطيط والمتابعة 2022